مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الموقف الفرنسي من الأزمة السورية وانعكاساتها على المصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط
اسم الكاتب: أ. م. عامر كامل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1050
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الموقف الفرنسي من الأزمة السورية وانعكاساتها على المصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط

French Policy toward the Syrian Crisis and its Reflections upon France Interests in the Middle East

الكلمة المفتاحية : الموقف الفرنسي، الأزمة السورية.

Keywords: French position, The Syrian crisis.

أ. م. عامر كامل احمد

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Professor. Amer Kamel Ahmed
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University
E-mail:amerkamel@yahoo.com

ملخص البحث

منذ بدء الاحتجاجات في سوريا وجهت الحكومة الفرنسية انتقادا لاذعاً لأداء الرئيس بشار الاسد على الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى مستويات متميزة قبل الأزمة إلا إنها ادت دورا مهما بتشجيعها تكوين المجلس الوطني السوري المعارض الذي رأسه برهان غليون و أول دولة غربية تعترف به كممثل للمعارضة.

وفي سياق الانتقادات التي وجهتها الحكومة الفرنسية للنظام السوري أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه بعد شهرين من الاحتجاجات بأن النظام فقد شرعيته إلا أن الحكومة الفرنسية اصيبت بخيبة أمل جراء تشظي المعارضة السورية ورغم المؤتمرات التي عقدتها لم تستطع توحيد صفوفها.

ورغم تصريحات المسؤولين الفرنسيين النارية ضد النظام السوري إلا إنها مع قرب الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية التي جرت في مايس عام ٢٠١٢ تراجعت بشكل ملحوظ خوفا من الانغماس في الأزمة والتي ربما تنعكس سلباً على انتخاب ساركوزي.

بعد وصول فرانسوا هولاند إلى سدة الرئاسة الفرنسية استمرت فرنسا في دعمها للمعارضة السورية إلا أن الموقف الفرنسي عاد إلى الواجهة بالتشديد على النظام السوري عندما اتهم الاخير بالضربة الكيماوية التي تعرضت لها منطقة الغوطة في ٢١ آب ٢٠١٣ ودعا هولاند إلى ضرورة استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام وفرنسا ستكون من الدول المشاركة. إلا أن التوافق الامريكي الروسي حول تدمير الاسلحة الكيماوية ادى إلى تراجع الموقف الفرنسي.

إن مستقبل المصالح الفرنسية سواء في سوريا أو في منطقة الشرق الاوسط ستتعرض إلى اضرار سيما في لبنان وسوريا بوصفهما بوابتا فرنسا إلى المنطقة إذا استمرت ظاهرة الفوضى والعنف.

المقدمـــــة

ارتبطت الأزمة السورية التي اندلعت في اواسط آذار ٢٠١١ بالبيئتين الاقليمية والدولية لانعكاساتها المباشرة عليها فالأطراف الاقليمية عدت بالإمكان حصر الأزمة السورية داخل حدودها واعتماد مصطلح (النأي بالنفس) لاسيما لبنان والعراق فيما انقسمت دول اقليمية إلى من يدافع عن المعارضة ويزودها بالسلاح ومن يدافع عن النظام يدعمه ويقويه أما الموقف الدولي فهو الاخر انقسم إلى من يؤيد النظام ومن يدعم المعارضة رغم أن الاضطراب الذي تعرضت له سوريا ادى إلى الاضرار بمصالح تلك الدول كونها دولة محورية في منطقة الشرق الاوسط وما سيترتب من تلك الفوضى من تداعيات مستقبلية إلا إنها اظهرت في ذات الوقت تناقضاً في مواقفها وسياستها الخارجية وتخاذل في حسم الامور فكل طرف من الاطراف الدولية كان وما يزال له حساباته في ابقاء أو انهاء الأزمة بالشكل الذي يخدم مصالحه المستقبلية.

تفاوت الحضور الدولي في الأزمة من دولة إلى اخرى ففرنسا في تناولها لتفاصيل الأزمة ليس بحجم الحضور الامريكي أو الروسي رغم أن سوريا تعد من مناطق النفوذ الفرنسي وذلك بسبب تبني الولايات المتحدة الامريكية بإدارة الأزمة كما أن الدول الاقليمية التي تدخلت منذ بداية الاحتجاجات كتركيا والسعودية والاردن لها تحالفاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

رغم أن فرنسا خلال العقد الاول من القرن الحالي حرصت إلى اعادة تعريف دورها في المنطقة عبر انتهاج سياسة الانفتاح وتغيير جديد لخارطة تحالفاتها مع دولها وترى إنها كقوة بحاجة إلى ترميم مصداقيتها من خلال بناء شراكة مع دول منطقة الشرق الاوسط حيث المصالح الفرنسية.

من الواضح بأن مستوى اندفاع الحكومة الفرنسية لدعم المعارضة السورية لم يكن بنفس المستوى الذي دعمت ثوار ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي إلا أن مواقفها اتخذت شكلا تصاعديا مع تصاعد الأزمة رغم أن السفير الفرنسي في سوريا ايريك شوفلييه حاول في

بداية الأزمة التقليل من اهمية الاحتجاجات واعتبرها بتدبير خارجي وكان يهدف من هذا التصريح الحفاظ على مشاريع واستثمارات الشركات الفرنسية إلا أن هذا التصريح أثار استياء الخارجية الفرنسية التي طلبت منه توضيحات بهذا الشأن.

من الواضح أن فرنسا حاولت أن تستثمر ثورات ما عرفت بالربيع العربي بالشكل الذي يخدم مصالحها في المنطقة ففي الوقت الذي دعمت طيلة العقود الماضية تلك الانظمة لاسيما انظمة كل من تونس وليبيا ومصر بدعوى المحافظة على استقرار المنطقة كذلك فأن دول المشرق العربي وفي مقدمتها سوريا التي ارتبطت مع بفرنسا بعلاقات كان لبنان هي الدولة التي لهما مصالح مشتركة فيها وشهدت علاقتهما الثنائية فترات من البرود إلا أن الزيارات الرسمية المتبادلة لم تنقطع منذ قيام الجمهورية الخامسة وأخيراً قام الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بزيارة في عام ٢٠٠٨ وسعى إلى إعادة علاقات بلاده التي تأزمت منذ عام ٢٠٠٢ في عهد الرئيس السابق جاك شيراك بسبب الأزمة اللبنانية لاسيما بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

حرص ساركوزي طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة مع سوريا لذلك استثمر زيارته بتوقيع عددا من العقود لصالح الشركات الفرنسية شملت مختلف قطاعات الاقتصاد السوري ،ليعمق العلاقات الثنائية وليعيدها إلى سابق عهدها إلا إنها لم تستمر طويلا لتنهار مع بداية الاحتجاجات المعارضة السورية.

بدأ التصعيد التدريجي في الموقف الفرنسي من النظام السوري بعد اكثر من ثلاث اسابيع من بداية الاحتجاجات ووصل إلى حد المبالغة في التصريحات القاسية التي اطلقها ساركوزي ووزير خارجيته ألان جوبيه ويبدو انهما قد تأثرا بدعوات الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي ظهرت مع تصاعد الأزمة والداعية إلى ضرورة الاسراع في اتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضد النظام السوري للضغط عليه وحمله على اجراء اصلاحات داخلية والتوقف في قمع المتظاهرين فيما ظهر اتجاه فرنسي داخلي أخر دعا إلى ضرورة اعطاء الوقت الكافي للنظام السوري لتنفيذ الاصلاحات وعدم اتخاذ قرارات متسرعة قد لا تخدم

المصالح الفرنسية المستقبلية في المنطقة وقاد هذا الاتجاه سفير فرنسا في سوريا ايريك شوفلييه وعدد من النخب السياسية الفرنسية التي كانت لها صلات بالنظام السوري، إلا أن الاتجاه الثاني بدا ينحسر بسبب تصاعد مديات العنف وإدراكه بأن النظام سوف لا يستمر طويلا .

فرضية البحث : تعد سوريا من مناطق النفوذ الفرنسي ولها مصالح فيها ورهانها في دعم المعارضة السورية تحقيق هدف استراتيجي بالعودة إلى مناطق نفوذها السابقة .

أهمية البحث : تعد فرنسا من الدول الكبرى وتدخلها في حل ازمات المنطقة يدخل في صميم كونها قوة لها وزنها على المستوى الدولي ولها مصالح فيها والبحث في مواقفها تجاه التطورات السياسية في سوريا له اهمية في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة .

محاور البحث : سيركز البحث على النقاط الاتية:

المحور الاول: التطور التاريخي للعلاقات الفرنسية السورية .

المحور الثاني :الموقف الفرنسي بعيد الاحتجاجات.

المحور الثالث : انعكاسات المواقف الفرنسية على مصالحها في المنطقة.

المحور الرابع: مستقبل المصالح الفرنسية في سوريا .

المحور الأول

التطور التاريخي للعلاقات الفرنسية السورية

تعود العلاقات الفرنسية السورية إلى مدة الانتداب الفرنسي على سوريا إذ وقعت سوريا ضمن النفوذ الفرنسي في المنطقة حسب تقسيمات اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ إلا أن الحلفاء قرروا اثناء مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ بوضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين والأردن والعراق تحت الانتداب البريطاني.

رفض الشعب السوري الانذار الفرنسي بشأن قبول الانتداب والإجراءات التي اتخذتها بتسريح الجيش السوري وقبول العملة الفرنسية كعملة للتداول داخل سوريا إلا أن القوات الفرنسية بقيادة غورو دخلت إلى دمشق بعد انتصارها في معركة ميسلون وأسقطت بعد عامين من الحكم الوطني في سوريا وغادر فيصل إلى اوروبا.

لم يهدأ الشعب السوري في مقاومة الاستعمار الفرنسي فاندلعت الثورات الرافضة كثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين وثورة سوريا الكبرى التي شملت مناطق سوريا التي قادها سلطان باش الاطرش اضطرت الحكومة الفرنسية إلى اعادة توحيد حلب ودمشق واللاذقية إلا إنها تنازلت عن لواء الإسكندرونه إلى تركيا عام ١٩٣٩و ذلك للضغط على المقاومة السورية.

بعد خسارة الحرب العالمية الثانية هزم الالمان فرنسا واستغلت المانيا وايطاليا لبسط نفوذهما تجاه منطقة الشرق واثأر هذا التمدد مخاوف الحكومة البريطانية فاحتلت سوريا في حزيران ١٩٤١ ومعها قوات يقودها الجنرال ديغول الذي وعد السوريون بالاستقلال لكي يضمن تأييدهم.

في تقييمه لتجربته لمدة سنتين في سوريا ولبنان (١٩٣٩_١٩٤٠) يقول غابريال بيوكل شيء كان يحمل فرنسا البقاء في المشرق على هذا الشاطئ من المتوسط حيث تمر التجارة عبر الطريق إلى الهند وقريبة من منابع البترول وما كان يسري على منطقة شرق المتوسط يسري اليوم لناحية الاهمية الجيو استراتيجية ومصادر الطاقة و ممراتها[١].

في عام ١٩٧٦ زار الرئيس السوري السابق حافظ الاسد فرنسا والتقي بالرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤ _١٩٨١) إلا أن الزيارة لم تحقق اهدافها بسبب الخلاف في الرؤى حول معالجة الأزمة اللبنانية فالرؤيا السورية ركز في حينها على ضرورة دخول قوات سورية لإنهاء الحرب الاهلية في لبنان فيما رأت الحكومة الفرنسية بأن الاطراف اللبنانية بحاجة إلى الجلوس إلى مائدة مستديرة لحل الأزمة وليس التدخل العسكري الخارجي.

بعد وصول الرئيس الاشتراكي فرانسو ميتيران إلى سدة الرئاسة (١٩٨١ _١٩٩٥) زار سوريا في عام ١٩٨٤ وكان الهدف منها معالجة ملفين الاول الوجود السوري في لبنان والثاني تسديد الديون الفرنسية المترتبة على سوريا لذلك ظلت العلاقات الثنائية يسودها البرود طيلة ولايتي ميتران.

إلا أن التغيير الاستراتيجي في الموقف الفرنسي حيال سوريا حصل في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (١٩٩٥_٢٠٠٧) الذي اقر بأهمية الدور السوري في لبنان بشكل خاص وبالمنطقة بشكل عام لذلك وجد الرئيس حافظ الاسد في موقف فرنسا الايجابي من بلاده فرصة لاستثمارها سياسياً فعندما قامت اسرائيل بالعدوان على لبنان التي عرفت بعملية (عناقيد الغضب) في العام ١٩٩٦ اصرتا كل من سوريا ولبنان اشراك فرنسا كطرف دولي في توقيع اتفاق نيسان بين اسرائيل ولبنان.

تعززت المواقف الفرنسية الايجابية حيال سوريا بإعلان شيراك من تحت قبة البرلمان اللبناني بأن الانسحاب السوري من لبنان مرتبط بتقدم العملية السلمية بين العرب وإسرائيل وهذا التصريح شكل في حينها سابقة في تاريخ العلاقات الثنائية لأن الهواجس الفرنسية من النظام السوري خلال فترات الرؤساء السابقين بنيت على اساس رفض الهيمنة السورية على لبنان .

زار شيراك سوريا وعددا من الدول العربية ولقي حفاوة بالغة وعرفت بالسياسة العربية لفرنسا وحاول فتح ابواب فرنسا و اوروبا امام الرئيس السوري بشار الاسد كما منع الاوروبيين من وضع حزب الله على لائحة المنظمات الارهابية.

لذلك يمكن القول بأن سوريا استفادت من العلاقة القوية بفرنسا من خلال:

– تحقيق نوع من التوازن بالإفادة من الدعم الفرنسي في مواجهة الدعم الامريكي لإسرائيل وتجسد ذلك من خلال اتفاق نيسان ١٩٩٦.

– الدفاع عن سوريا في المؤسسات الدولية.

– الدعم الفرنسي لسوريا لتعميق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

بالمقابل فأن فرنسا وجدت في سوريا بوابة للدخول كطرف في حل بعض القضايا العالقة في منطقة الشرق الاوسط وفي مقدمتها عملية السلام كما وجدت سوريا في لبنان بمثابة صمام امان من الاختراقات الاسرائيلية له فضلا عن ذلك فان فرص الاستثمار في سوريا كانت كبيرة لاسيما في مجال التنقيب عن النفط[٢].

المحور الثاني

الموقف الفرنسي بعيد الاحتجاجات السورية في آذار ٢٠١١

لم يكن الموقف الفرنسي من تطورات الأزمة السورية متوقعا بالحدة التي اعتاد عليها من الايقاع الفرنسي تجاه التغييرات التي شهدتها المنطقة فقد كان رد فعلها من الثورة التونسية لإسقاط نظام زين العابدين بن علي بطيئاً ومن الثورة المصرية لإنهاء حكم محمد حسني مبارك ضبابيا إلا إنها قادت الحملة العسكرية لإسقاط نظام معمر القذافي فجاء رد الفعل هذه المرة بشكل عبر عن ادراك اهمية اظهار قدرة فرنسا وعظمنها[٣].

في كتاب صدر حديثاً للصحفيين الفرنسيين كريستيان شينو وجورج مالبرونو باسم (دروب دمشق، الملف الاسود للعلاقات الفرنسية _ السورية) يؤكدان فيه بأن فرنسا تعاملت مع النظام السوري وعلى مدى اربعين عاماً بالكثير من المشاعر وعدم الفهم والمبالغة وانتقلت سياستها الخارجية من الكره إلى الحب بسرعة فائقة لاسيما في مواجهتها للنظام السوري الشمولي لذلك لم تفهم بلادهم شيئاً من العلاقات الثنائية على الرغم من التاريخ ألمشترك[٤] وحول موقف بلادهم من الأزمة السورية يتوصل الكاتبان إلى استنتاج مفاده[٥]:

- سوء تعامل الدبلوماسيين الفرنسيين مع المخابرات الفرنسية في إدارة الأزمة السورية.
- ضعف المنطق والانسجام لدى الطبقة الحاكمة الفرنسية في مواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية .

ويرى كريستيان سوء تقدير السياسيين الفرنسيين عندما اعتقدوا بسقوط النظام السوري سريعا على غرار ما حصل في تونس ومصر وليبيا وكان الخطأ الاكبر الاعتقاد بأن المرتكزات السياسية والعسكرية لسوريا تتشابه مع دول الربيع العربي إلا أن الخصائص الاقتصادية والمجتمعية للشعب السوري تختلف تماما عن دول الربيع العربي فالشعب السوري ليس كله ضد الرئيس بشار الاسد وهذا ما أكده أيضاً السفير الفرنسي في سوريا ايريك شوفالييه في بداية الاحتجاجات بأن النظام لن يسقط بالسرعة التي يتوقعها ساسة فرنسا اليوم ويؤكد

الكاتب بأن سياسة فرنسا تجاه سوريا كانت طيلة عقود تمر عبر لبنان سيما كان لسوريا انتشار عسكري فيه[٦].

إلا أن من يرى بأن التحول في الموقف الفرنسي ازاء سوريا يعود إلى اسباب تتعلق بالسياسة السورية المحلية و الاقليمية والدولية فالأسباب المحلية هو عدم مضي الحكومة السورية في مسار الاصلاح وهو خط دعمته فرنسا منذ مجيء الرئيس السوري بشار الاسد في عام ٢٠٠٠ من خلال ارسال جاك شيراك عدداً من المبعوثين إلى سوريا لإصلاح النظام الاداري والمالي فكان هذا المسار مرتبكاً ومتردداً كما لاحظ الفرنسيون الذي قدموا اكثر من خطة اصلاح وفي مقدمتها خطة الاصلاح الاداري ووصلت العلاقات الثنائية في حينها إلى مستويات متميزة.

أما الاقليمية فإن جهات متنفذة لبنانية حاولت ممارسة ضغوط على الحكومة الفرنسية بشأن النفوذ السوري في لبنان والتدخلات في الشأن السياسي وتوافقت هذه النظرة مع النظرة الفرنسية في الحد من الهيمنة السورية على لبنان.

فيما ركز الموقف الدولي على مجموعة من المواقف اتخذها شركاء فرنسا في الاتحاد الاوروبي حيث طرحت بريطانيا اسلحة الدمار السورية على موضوع الشراكة السورية و اثارت هولندا موضوع حقوق الانسان وهذان المعياران من اهم مرتكزات الشراكة[٧].

لاشك أن الازدواجية التي تعاملت بها الرئاسة الفرنسية مع الاحتجاجات السورية يوضح مدى العنجهية التي يتعامل بها الرؤساء الغربيين مع دول العالم الاخرى وفي مقدمتها الدول العربية ففي خريف من عام ٢٠٠٥ حصلت اضطرابات في فرنسا ابتدأت بضواحي العاصمة الفرنسية باريس ثم امتدت لتشمل العديد من المدن الفرنسية بهدف معالجة ظاهرة البطالة وتحسين اوضاع الطبقات الفقيرة حينها كان الرئيس ساركوزي وزيراً للداخلية فقد تعامل بحزم شديد مع المتظاهرين ووصفهم بالحثالة والرعاع رغم أن فرنسا رفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة لكنها اليوم تحرم ما حللته لنفسها بالأمس ففي مواجهتها لظاهرة الاحتجاجات والثورات التي عمت بعض الدول العربية تظهر حالة من الارتباك والمفاجئة

لدبلوماسيتها حيال تلك الاحداث فلم تتجاوب لا بالشكل المناسب ولا بالسرعة المطلوبة مما جعل مواقفها تتعرض للتساؤلات المحرجة ويبرر وزير خارجيتها (ألان جوبيه) هذا الارتباك والتباطؤ الذي اتسم به موقف بلاده من الاحتجاجات والثورات هو غياب الحدس لدى دبلوماسية بلاده وعدم تمكنها من رؤية حقيقة الشعوب العربية التي لم تعد تحتمل انظمة مستبدة لا تأخذ بعين الاعتبار تطلعاتها للحرية والديمقراطية لذا شكلت تلك الانتفاضات حالة من الاعجاب والاحترام من قبل الغرب لأنها تطلبت شجاعة الشعوب لزحزحة تلك النظم البوليسية .

ويؤكد جوبيه بأن بلاده بذلت كل ما بوسعها في العقود الماضية لدفع الاستقرار في المنطقة ومنحت الثقة المبالغ فيها لنظم عربية كانت تدعي بأنها الافضل وتواجه التطرف الديني وبذلك اخطئت فرنسا مرتين[٨]:

عندما دعمت نظم عربية دكتاتورية ادعت مواجهتها التطرف الديني الذي بدأ يتصاعد فعلا في المنطقة، وعدم دعم تلك الشعوب مما اصابها بالإحباط من تلك النظم وتطلعاتها للحرية والديمقراطية.

لاشك بأن التحول في الموقف الفرنسي من النظام السوري جاء بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥ سعى شيراك إلى معاقبة النظام تزامن ذلك مع خيبة أمل ازاء مواقف الحكومة السورية من المصالح الفرنسية التي تضررت نتيجة لذهاب عقود النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد السوري للشركات الامريكية والبريطانية بعد أن وعدت بها الشركات الفرنسية إلا أن فرنسا في لم تقاطع النظام السوري فقد سلمته بسرية مروحتين من طراز (دوفان) وأمنت لشخصياته شبكة من الاتصالات الامنة[٩].

بعد انتخاب ساركوزي في مايس عام ٢٠٠٧ بدأ بفتح صفحة جديدة مع النظام السوري فقد تم دعوة الرئيس السوري عند افتتاح مشروع ساركوزي مشروعه (الاتحاد من أجل المتوسط) في تموز عام ٢٠٠٨ و اعقبها زيارة لساركوزي في ٣/ايلول /٢٠٠٩ وجرى

توقيع عدداً من الاتفاقات الاقتصادية في مجالي الطاقة والطيران وهي زيارة جاءت بعد ست سنوات ولكن هذا التعاون الفرنسي[١٠] اصطدم بتمرد سوري في بعض القضايا لاسيما ما يتعلق بطبيعة علاقاتها مع ايران والحركات المسلحة الاسلامية كحركة حماس والجهاد الاسلامي وحزب الله فضلا عن ذلك فان الحكومة السورية لم تمنح الشركات الفرنسية الاستثمارات في قطاعي النفط والاتصالات. إلا أن ساركوزي لم ييأس فقد زار سوريا وعقد العديد من الاتفاقيات شملت المجالات كافة.

بعد احتجاجات الشعب السوري في منتصف اذار ٢٠١١ انقلبت المواقف الفرنسية الايجابية تجاه نظام بشار الاسد ويبدو بأن هناك رؤيتان فرنسيتان فيما يتعلق بالموقف من سوريا الاولى قادها سفيرها في سوريا ايريك شوفالييه الذي ادرك بأن نظام بشار الاسد صلب ولن يسقط وهذا ما كتبه في تقاريره الدبلوماسية المرسلة إلى الخارجية الفرنسية فيما تبنى الرؤية الثانية ساركوزي ومستشاريه بفرض المسار الذي يرى بأن سقوط الاسد حتما على غرار ما حصل في دول الربيع العربي[١١].

مع تشكيل المعارضة السورية ممثلة بالمجلس الوطني السوري اعترفت بها الحكومة الفرنسية وقدمت لها الدعم الانساني والدبلوماسي والاقتصادي علاوة على ذلك تحركت فرنسا في اطار مجلس الامن لإقناع كل من روسيا والصين بالتوافق بشأن الموقف من الأزمة.
بدأت تصريحات المسئولين الفرنسيين تترا تجاه النظام السوري وجاء تصريح ساركوزي ليؤكد (بأن الوضع في سوريا غير مقبول) واعقبه تصريح وزير الخارجية الفرنسي السابق (ألان جوبيه) تجاه النظام السوري(بأنه فقد شرعيته على خلفية تعامله مع الاحتجاجات الشعبية[١٢] إلا انه كان غير راضيا عن المعارضة (لعدم قدرتها على توحيد جهودها تجاه تشكيل نظام بديل لنظام بشار الاسد)[١٣].

أما وزارة الخارجية الفرنسية فقد دعت في ٢٦ اذار ٢٠١١ الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي إلى اتخاذ اجراءات قوية لوقف استخدام العنف ضد السكان وأن المسئولين عن هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا عن افعالهم[١٤].

لذلك كان رد فعل الحكومة الفرنسية بعيد الاحتجاجات هو الاتي[١٥]:

أولاً : إدانة العنف و القمع :

مجمل التصريحات التي ادلى بها الرئيس الفرنسي ووزير خارجيته الان جوبيه تركزت على ادانه سلوك النظام السوري اتجاه المتظاهرين وعُد تصرفه في إدارة الأزمة غير مقبول لأن رد النظام لا ينسجم مع طبيعة التظاهرات السلمية وان القمع بالدبابات والقنابل والتعذيب والاعتقال افقدت شرعية النظام بالشكل الذي وصل فيه إلى نقطة اللا عوده وأنه غير قادر على الاصلاح ولا على الاستجابة للمطالب الشعبية وفي هذا السياق صرح ساركوزي في مؤتمر صحفي عقده مع رئيس الوزراء الايطالي سليفو برلسكوني (أن فرنسا لن تتدخل في سوريا بدون قرار مسبق من مجلس الامن الدولي) في اشارة إلى أن فرنسا ستكتفي بالإدانة واستبعادها الخيار العسكري.

ثانياً : اللجوء إلى مجلس الأمن :

حاولت الحكومة الفرنسية اعطاء أي تصرف تجاه النظام السوري مشروعية قانونية عندما عدت مجلس الامن هو الجهة الوحيدة المخولة في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الأزمة سيما أن المجلس انقسم إلى من يدعم النظام (روسيا والصين) والى من يدعم المعارضة (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا).

في محاضرة القاها ألان جوبيه في مركز ابحاث واشنطن عبر عن امله أن يحصل في مجلس الأمن اجماع على مشروع قرار ستتقدم به بلاده إلى المجلس إلا انه في ذات الوقت ابدى تشاؤمه بأن مشروع أي قرار سيصدم بالفيتو الروسي واعتبر تعطيله ينبغي أن تتحمل مسؤوليته وتداعياته كل من يعترض عليه .

وفي هذا السياق اعلنت الناطقة بإسم الخارجية الفرنسية بأن بلادها تطلب تبني إجراءات قوية في مجلس الامن الدولي كما في الاتحاد الاوروبي لوقف استخدام القوة ضد السكان وان المسؤولين عن هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا عن افعالهم[١٦].

لذلك فإن الحكومة الفرنسية وبسبب انقسام مجلس الامن اتجهت صوب الاتحاد الاوربي وفرضت ثلاث مستويات من العقوبات[١٧]:

المستوى الأول عقوبات طالت كبار المسئولين السوريين ومنهم الرئيس بشار الاسد شخصياً ومنعهم من السفر إلى دول بلدان الاتحاد الاوربي.

المستوى الثاني : تجميد اموال المسؤولين السوريين وحرمان سوريا من برامج المساعدات الاوروبية.

المستوى الثالث : فرض عقوبات على عدد من الشركات السورية اعتبرتها دول الاتحاد من دعائم الاقتصاد السوري كما فرضت عقوبات اضافية تشمل قطاع النفط والغاز.

ولعل ما يثير الاستغراب من تصريحات المسئولين الفرنسيين بأنهم لم يدع إلى تغيير النظام وإنما كانت ادانه لسياسة وأسلوب النظام ضد المعارضة.

ثالثاً : استبعاد التدخل العسكري :

لاشك أن هناك اختلافا بين ما يحدث في سوريا وما حصل في دول عربية اخرى كليبيا مثلا فالملف السوري متشابك مع ملفات اقليمية ودولية لذلك اكدت الخارجية الفرنسية بأنها ترفض أي تدخل احادي الجانب في الشؤون السورية وان أي عملية عسكرية ينبغي أن تتم بتفويض من مجلس الامن كما حصل في ليبيا ويعود استبعاد التدخل العسكري للأسباب الاتية[١٨]:

– إدراك الحكومة الفرنسية بأن التدخل العسكري قد يؤدي إلى انزلاق سوريا إلى حرب اهلية بسبب تعدد طوائف المجتمع السوري .

– عدم انتظام المعارضة السورية التي انقسمت إلى فريقين : الاول دعا إلى تدخل دولي وتأمين ممرات أمنة للمدنيين واستخدام كافة الوسائل الممكنة ضد النظام والثاني رأى بأن التغيير ينبغي أن يكون من الداخل وان الشعب السوري عليه تحمل مسؤولياته .

– عدم وجود اجماع في مجلس الامن لاستصدار قرار على غرار القرار الاممي المرقم ١٩٧٣ الذي صدر ضد ليبيا باستخدام القوه العسكرية وهذا ما أكده هولاند بأن بلاده لن تتدخل بمفردها لشن ضربة عسكرية.

– المراهنة على الوقت في تغيير النظام فاتساع نطاق الاحتجاجات وعدم التوصل إلى حلحلة الأزمة وعدم الجلوس على طاوله للحوار واستمرار النظام استخدام العنف مما سيؤدي حتماً إلى اسقاطه.

– مضاعفة الضغوط الإقليمية والدولية وهذا ما تجلى في الجولة المكوكية التي قام بها وزير خارجية فرنسا وإجرائه مشاورات مع كل من تركيا والجامعة العربية للضغط على النظام السوري كما أن فرنسا سعت باتجاه التعاون مع المعارضة السوري واستقبلت وفود من المعارضة وفي مقدمتهم المعارض برهان غليون ودعتها إلى ضرورة توحيد صفوفها وتجنب الدعوة إلى أي تمرد عسكري ضد النظام مبدية مخاوفها من خطر حرب اهلية .

لقد أعلن (جوبيه) بأن فرنسا عازمة على تقديم مقترح لشركائها الاوروبيين في اقامة ممرات انسانية في سوريا وجاء ذلك غداة التصويت على قرار لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة يندد بالنظام السوري[١٩].

في المحصلة اتضح فيما بعد بعدم وجود خطط فرنسية لتغيير النظام في سوريا و اكد هذا التوجه تصريحات اطلقها امين عام الحلف الاطلسي بأن الحلف لا يعتزم التدخل في الشؤون السورية ولا ينوي الحلف شن حمله عسكرية عليها مماثله لتلك التي قادها على ليبيا. لكن بعد مرور عام على بداية الاحتجاجات توصلت الحكومة الفرنسية إلى قناعة باستحالة التغيير في المواقف الدولية الداعمة للنظام السوري كروسيا والصين كما عولت على التغيير في مواقف الولايات المتحدة الامريكية في ولاية اوباما الثانية و الاسراع في حسم الأزمة إلا أنه لم يحصل ذلك[٢٠].

وفي اطار التقييم الفرنسي لقدرات سوريا رأت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة في حكومة ساركوزي (اليوماري) بأن نظام الاسد يتسلح لمعركة كبيرة في المنطقة بمساعدة الروس مما يرسم خط احمر للنيتو في موضوع التدخل كما أن ترسانة الجيش السوري زادت بنسبة ٣٠ بالمائة في المدة الاخيرة وما يزعج الغرب هو استمرار امتلاك الاسد زمام الامور مما يظهرنا بالعجز التام كما أن تسليح المعارضة بأسلحة نوعية يتيح لقوات النظام السوري التعامل معها بمستوى اعلى بسبب امتلاكها القدرة على المواجهة ضمن ترسانة تؤهله للانتقال إلى مستوى اعلى و اخيراً فأن التقارير الاستخبارية من داخل سوريا اصبحت شحيحة(٢١).

بيد أن تسلسل الاحداث منذ بدايات الأزمة يؤكد أن فرنسا حرصت على أن يكون لها دوراً فاعلا يرفض الخروج من دائرة التأثير ليس بسبب المسؤولية التاريخية والمصالح المباشرة بل لأن اهدافها الاستراتيجية والدفاعية في العالم تتركز حسب الكتاب الابيض للدفاع الفرنسي الصادر اواخر نيسان ٢٠١٣ في المناطق التي تصفها بالحيوية والمهمة لها وهي المحيط الاوروبي والشرق الاوسط والخليج العربي والبحر المتوسط لذلك كانت الحكومة الفرنسية سباقة في اثبات حضورها حيال الأزمة فسعت لأن تكون أول دولة غربية ترسل مساعدات غير مميتة لمقاتلي المعارضة و أول دولة غربية تعترف بالائتلاف الوطني السوري المعارض بوصفه الممثل الوحيد للشعب السوري إلا أن الرهان الفرنسي المتعثر للمعارضة السورية كبديل له قادر ذو مصداقية خيب امال الحكومة الفرنسية لاسيما بعد بروز الجماعات الاسلامية المسلحة التي وصفتها بالمتطرفة(٢٢).

إلا أن اتهام النظام السوري باستخدام الاسلحة الكيماوية ضد المعارضة في الداخل في ٢١ اب ٢٠١٣ دفع الحكومة الفرنسية التي استندت على تقرير للمخابرات الفرنسية بأن الاسلحة الكيمياوية انطلقت من المناطق التي يسيطر عليها النظام وقال رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك ايروكت (هذا التصرف لا يمكن تركه يمر دون رد وأن فرنسا مصممة معاقبة نظام الرئيس السوري بشار الاسد على استخدام اسلحة كيمياوية وردعه برد قوي وصارم)(٢٣).

وهكذا تشددت الحكومة الفرنسية بعد هذا الاتهام وتجسد ذلك من خلال الخطاب الذي القاه في الاجتماع السنوي للسفراء الفرنسيين جاء فيه (أن فرنسا جاهزة لمعاقبة النظام السوري لاستخدامه السلاح الكيمياوي على نطاق واسع وأنه مقتنعاً جداً بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري تستهدف منشأته الحيوية لتضعفه ومن ثم اسقاطه) وتم اعطاء الاوامر للقوات الجوية الفرنسية للاستعداد لتوجه ضربة لأهداف سورية وبذلك شهد الموقف الفرنسي من الأزمة السورية نقلة نوعية بالتشدد وبضرورة استخدام الخيار العسكري.

وبذلك انضمت فرنسا إلى جهود الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بالدعوة لاستخدام كل الخيارات بما فيها القوة العسكرية وعبر الرئيس الفرنسي بأن يكون محدودا وان يتناسب مع الوضع على الارض ويبدو أن الرئيس الفرنسي بدأ يواجه صعوبات في اقحام فرنسا في صلب الأزمة عسكريا نتيجة للضغوط التي تعرضت لها من قبل فريق المحافظين السابقين في حكومة ساركوزي من قبل جهات عديدة منها[٢٤]:

– رغم أن الحكومة الفرنسية كشفت وثائق سرية للتأثير على الرأي العام و اقناعه بمسؤولية النظام السوري وتبرير السياسة التي رسمها هولاند إلا أن معارضة الرأي العام الفرنسي التحاق بلادهم بالتوجهات الامريكية القائمة على التدخل العسكري أدى إلى تصاعد المطالبات بأن تخضع الحكومة الفرنسية أي قرار بالمشاركة في الضربة العسكرية للتصويت في البرلمان على غرار ما فعلت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[٢٥].

ولم تحصل الضربة أصلاً بسبب تراجع كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الامريكي اوباما لأسباب تتعلق بمصالحهما الحيوية في المنطقة وفي هذا السياق فقد ادرك هولاند بأن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا خيبتا آماله بعدولهما عن التدخل العسكري لأنه ادرك فيما بعد بأن الاولى كانت تتفاوض بشكل سري في عُمان مع ايران حول برنامجها النووي.

وفي هذا السياق فان قرار استخدام القوة العسكرية ليس في فرنسا بل في الولايات المتحدة الامريكية وبينت هذه التطورات أن فرنسا ليس الطرف الموازن للحضور الامريكي

فضلا عن كون الشرق الاوسط يبدو اكثر تعقيدا بسبب تداخل ازمات اخرى كالصراع العربي الاسرائيلي والدور الروسي والتركي والايراني وعدم التوصل إلى حلول بشأن البرنامج النووي الايراني وانقسام الدول العربية حول ملف الأزمة السورية وقدرة النظام السوري على المقاومة وأخيراً فأن تشظي المعارضة السورية جعلت من الموقف الفرنسي محدوداً في الأزمة. من الواضح بأن العقلية الاستعمارية لا تزال حاضرة في ذهن صانع القرار الفرنسي ومحاولته للعودة إلى الصورة البشعة التي استعمرت فرنسا فيها بعض الدول ومنها سوريا وفق اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦[٢٦].

وقدمت الحكومة الفرنسية تبريرات استبعادها للخيار العسكري لإسقاط النظام السوري أو إجراءات تتعلق بتشكيل مناطق لحظر الطيران كون المؤسسة الدولية المتمثلة بمجلس الامن هي الجهة التي تفوض اتخاذ أي من الخيارات السابقة وفي هذا السياق فأن استبعاد فرنسا للخيار العسكري جاء أيضاً بناءً على معطيات من بينها:

– تعقد المشهد السوري وتعدد دور القوى الاقليمية فيه مما يعني أن التدخل في سوريا هو مواجهة كل الاطراف.

– التقديرات العسكرية التي تشير إلى التدخل أو الدعم العسكري سيكون طويلاً ومكلفاً ويحتاج إلى إعادة رسم خارطة القوى في المنطقة.

– الدور الروسي في سوريا وتجنب مواجهتها فرنسيا وترك الامر دائما للمعالجة الامريكية.

– رأت الحكومة الفرنسية بأن أي تدخل أو تسليح في سوريا لن يكون محدوداً بل سيكون مقدمة لحرب مفتوحة لا تقل عنفا عن حرب العراق.

بالمقابل صرح الرئيس السوري بشار الاسد في حوار مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية بأنه لم يستخدم الاسلحة الكيمياوية كما تؤكدها الدول الغربية لأن هذا الامر مخالف للمنطق لأن الجنود السوريون كانوا سيتضررون من الاسلحة الكيمياوية في حال اطلاقها من قبل القوات السورية المصالح الفرنسية في سوريا[٢٧].

إلا أن المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من الرئيس الفرنسي هولاند ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أكد الاول على أن بلاده فكرت مع فرنسا في كيفية العمل من اجل انشاء مناطق حظر الطيران وتقديم الدعم و الامدادات إلى المعارضة المعتدلة في سوريا، وردت الخارجية الفرنسية بانها تؤيد المقترحات التركية[٢٨].

لذلك اتجهت الحكومة الفرنسية إلى دعم المعارضة السورية فقامت بتحركات على المستوى الدولي و اهم هذه التحركات[٢٩]:

- استضافتها مؤتمر دولي لدعم المعارضة بالأموال.
- حث المعارضة السورية على ضرورة التوحد في الرؤى.
- اعترافها بالحكومة التي شكلتها المعارضة في المنفى.

واجهت الحكومة الفرنسية صعوبات من قبل المعارضة الفرنسية عندما تحفظت على تزويد المعارضة السورية بالأسلحة خوفاً من الاستحواذ عليها من قبل الجماعات الاسلامية المسلحة كجبهة النصرة أو تنظيم ما يعرف بـ (الدولة الاسلامية في العراق و الشام) داعش.

يتضح مما تقدم بأن الموقف الفرنسي من مسارات الأزمة السورية كان متناقضاً احياناً ومتذبذباً أحياناً أخرى ففي الوقت الذي تعلن الحكومة الفرنسية حتمية استخدام الخيار العسكري ضد النظام السوري تتحفظ على استخدامه في تصريحات لاحقة وكذلك فيما يتعلق بمناطق حظر الطيران و الاجراءات العقابية الاخرى.

واثناء كتابة البحث طرأت معطيات جديدة على ملف الأزمة السورية دفعت الحكومة الفرنسية وحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الاوروبي إلى التركيز في التعاطي مع الأزمة من منطق البحث عن حل سياسي للخروج منها خوفاً من عواقب استيلاء الجماعات الاسلامية المسلحة المتطرفة المتمثلة بجيش النصرة أو داعش على السلطة في سوريا.

وعندما دعت القوى الدولية اطراف من المعارضة والنظام للحوار في نهاية مايس ٢٠١٣ لمؤتمر (جنيف ٢) اعلنت الحكومة الفرنسية عن عدم تفاؤلها بمخرجات المؤتمر رغم الشروط التي اعلنها لوران فابيوس لنجاح المؤتمر وهي:

– عدم مشاركة ايران في المؤتمر.
– تعهد النظام السوري بقبول حكومة انتقالية بكافة الصلاحيات.
– وقف روسيا دعمها للنظام السوري.
– فتح ملف المسئولين السوريين امام المحكمة الجنائية الدولية.
– وضع قرار مؤتمر جنيف٢ تحت وصاية مجلس الامن الدولي وفق الفصل السابع.

يتضح مما تقدم بأن الدبلوماسية الفرنسية لم تستطع من فرض نفسها على أن تكون جزءً من حل الأزمة بسبب تجاهلها من قبل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا مما جعلها بأن تكون مهمشة ومترددة في اتخاذها للعديد من القرارات التي تعارضت مع المبادئ والقيم التي ترتكز عليها كحقوق الانسان والحريات الاساسية.

المحور الثالث

انعكاسات الأزمة على المصالح الفرنسية في المنطقة

ترتكز العلاقات الدولية في عالم اليوم على قاعدة المصالح المشتركة وفي قراءة سريعة لأولويات المصالح الفرنسية في المنطقة التي تعد مصدرا مهما لتحقيق مكاسب كبيرة بوصفها في مقدمة الدول الاوروبية التي لها شراكة اقتصادية مع دول الخليج العربي ولبنان والعراق وايران لذلك كانت دائماً تسعى إلى دعم الاستقرار في المنطقة عبر دعم التوازن الاقليمي ومكافحة الارهاب لأن قربها جغرافياً من المنطقة جعلها تهتم باستقرارها لأن نشاط المنظمات المتطرفة سينعكس سلباً على الأمن القومي الفرنسي .

لاشك أن استقرار دول المنطقة لاسيما دول الخليج والمشرق العربي يشكل اهمية كبيرة لها بوصفها البوابة التي يمكن لفرنسا تأدية دور فيها سيما أن المنطقة تختزن ثلثي احتياطيات العالم وفرنسا دولة غير نفطية ويهمها تأمين وصوله اليها.

لذلك اثرت الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية على كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية مما دفعهما للتباحث حول تأمين الاوضاع الامنية والعسكرية للمصالح

الغربية في منطقة الشرق الاوسط فقد تزايدت المخاوف لدى الاوساط العسكرية حول تأمين مستقبلها خلال المرحلة القادمة لأن التطورات التي شهدتها تطرح العديد من التحديات امام البرامج والمشروعات الامريكية والأوروبية والمتعلقة بملفات عديدة ومن بينها مستقبل حلف الناتو في منطقة المتوسط وتأمين الممرات الملاحية لقناة السويس وممر باب المندب والبحار المرتبطة بها كذلك خطوط الإمدادات النفطية اضافة إلى ملف أمن اسرائيل وكيفية المحافظة عليه.

تحاول فرنسا اعطاء توجه جديد لدبلوماسيتها بعد التخبط الذي اصابها في التعامل مع ارهاصات ما عُرف بالربيع العربي إلا أن العجز الفرنسي يبدو واضحاً ويظهر في ابرز تجلياته في معالجة الأزمة السورية لكن ضعف الموقف الفرنسي يأتي من كونه عديم التأثير وإنها دولة لم تؤدي الدور الذي ينبغي أن تؤديه كونها غير مؤهلة لأن تكون واحدة من مجموعة من اللاعبين الدوليين كونهم اكثر انغماسا و تأثيراً على الاطراف الداخلة بالصراع[٣٠].

المحور الرابع

مستقبل المصالح الفرنسية في سوريا

يهم فرنسا اليوم مستقبل الأزمة السورية ويرى السفير الفرنسي في سوريا أن الشركات وأن التحرك الفرنسي صوب سوريا انطلق من حسابات فرضتها مصالحها المستقبلية في المنطقة كون سوريا تشكل محور من محاور تحركها بل إنها تعد صمام الامان لمشاكل المنطقة ومحاولة منها لتغيير التوازنات الاقليمية وفك التحالف الاستراتيجي الايراني السوري بالشكل الذي يخدم مصالح اسرائيل والغرب في المنطقة.

ما يهم فرنسا اليوم مستقبل الأزمة السورية ويرى السفير الفرنسي في سوريا أن الشركات الفرنسية تدرك أهمية سورية على الصعيدين الاقتصادي والجغرافي فهي تشكل صلة الوصل بين البحر المتوسط والعراق ودول الخليج وآسيا.

وعملت الشركات الفرنسية طيلة عقود كشركة توتال وبيل ولافارج التي عملت باستقدام احدث التكنلوجيا في سوريا و المساهمة في انشاء مترو دمشق .

وفي المحصلة يمكن القول بأن المصالح الفرنسية في المنطقة مرتبطة بالجانب الامني والعسكري وتسويق السلاح وبناء القوات المسلحة للدول المعتدلة وتوسع مناطق النفوذ كما أن تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة يعزز من دورها على المستوى الاقليمي والدولي كونها شريك لعدد من الدول العربية وفي مقدمتها لبنان وبعض دول الخليج العربي.

رغم تصنيف سوريا من قبل الغرب بأنها من دول الممانعة وارتباطها بجمهورية ايران الاسلامية واحتضانها للمقاومة الاسلامية المسلحة بشقيها الفلسطيني ممثلة بحركة حماس والجهاد الاسلامي واللبنانية وحزب الله لذلك وضعت سوريا على قائمة الدول الممولة للإرهاب ومن الدول التي تقف عقبة امام تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وبما أن المصالح الفرنسية في المنطقة بحاجة إلى بيئة آمنة فان استمرار الجمود في تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية سينعكس سلباً على استثمارات شركاتها في المنطقة [٣١].

من جانب اخر تحرص فرنسا إلى الحد من انتشار الاسلحة النووية في المنطقة للأغراض العسكرية وتدعم البرامج النووية للأغراض السلمية لذلك وقفت ضد تطوير ايران لبرنامجها النووي.

لقد اثار حديث الرئيس بشار الاسد لصحيفة الفيغارو الفرنسية بتحذيره من حرب اقليمية إذا ما تعرضت بلاده لعمل عسكري غربي وما تسببه تلك الحرب من انعكاسات سلبية على المصالح الفرنسية والغربية بشكل عام فالمنطقة بمثابة برميل بارود ينفجر في حال تعرضه إلى صراع عسكري .

فيما رد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في مؤتمر مع نظيره الالماني بأن بلاده ستتخذ التدابير اللازمة في حالة تعرضها إلى أي عمل ارهابي مؤكداً بأنه بات اكثر تصميما في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة بعد تهديدات الرئيس السوري لبلاده[٣٢].

ويرى العديد من المراقبين بأن سوريا لم تعد تمتلك الوسائل اللوجستية التي تتيح لها تنفيذ اعمال مسلحة على الاراضي الفرنسية لكنها تستطيع أن تستهدف مصالح أو رعايا فرنسيين في لبنان حيث يوجد نحو الفي فرنسي وعشرين الف لبناني يحملون الجنسية الفرنسية كما المؤسسات الفرنسية في الخارج لاسيما في لبنان كقوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان والتي تشكل القوات الفرنسية من اكبر المساهمين فيها هي الاخرى معرضة للتعرض من قبل بعض الفصائل الاسلامية المدعومة من سوريا.

الخاتمـــــة

من خلال هذا البحث يتضح أن ايقاع الموقف الفرنسي من الأزمة السورية كان في البداية بطيئا مقارنة بموقفها من ليبيا إلا انه بدأ يتصاعد في اواخر عام ٢٠١١ عندما انضمت الحكومة الفرنسية إلى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في تصعيدهما للازمة .

رغم أن فرنسا أول من اعترفت بالائتلاف السوري الموحد بوصفه الطرف الوحيد الذي يمثل الشعب السوري ليجسد حسب رؤيتها لاحقا حكومة ديمقراطية تجسد مصالح الشعب السوري ودعمته مادياً وانسانياً، إلا أن الموقف الفرنسي من الأزمة شهد نقلة نوعية تجاه النظام في صيف عام ٢٠١٣ وبالتحديد بعد الهجوم الكيمياوي على مدينة الغوطة لتعلن عن تأييدها للتدخل العسكري في سوريا بعد أن كانت ترفض في السابق لأنها اعتبرت أي تدخل عسكري ينبغي أن يكون تحت مظلة الامم المتحدة وبموجب قرار يصدر من مجلس الامن إلا أن الاتفاق الروسي – الامريكي في تفكيك الترسانة النووية السورية بدد احتمالات استخدام الخيار العسكري ضد سوريا.

من الواضح أن فرنسا ابتعدت عن الشأن السوري في المدة الاخيرة فقد جرى تهميش دورها بعد الاتفاق الروسي الامريكي على معالجة الأزمة السورية من خلال دعوة طرفي الصراع إلى الحوار كما إنها لا تريد أن تكرر اخطاء الماضي كما حصل في عهد الرئيس السابق ساركوزي عندما تباطأت في اعلان مواقفها تجاه الثورات العربية في تونس ومصر واندفعت في قيادة استخدام القوة العسكرية ضد نظام الرئيس الليبي معمر القذافي.

فرنسا التي تواجه ازمة مالية وتراجع في شعبية رئيسها هولاند الذي يحرص حاليا على معالجة اوضاع بلاده الداخلية في ذات الوقت يسعى إلى إعادة ترتيب وتنويع علاقات بلاده الدولية وفقا لحركة مصالحها ووفقا لصدقية الشركاء الاستراتيجيين.

الهــوامــش و المصـــــــادر

(١) ينظر: د. محمود منسي ،الشرق العربي المعاصر، القسم الاول ،الهلال الخصيب، القاهرة، مكتبة الاسكندرية، ١٩٩٠،ص ١٩٧_١٩٨.

(٢) ينظر : ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص٧٥.

(٣) ينظر موقع الاوسط، ابرز المراحل التاريخية في سوريا، ٢٠١٣/٦/٨ .

(٤) كريستيان شينو وجورج مالبرونو، (دروب دمشق، الملف الاسود للعلاقات الفرنسية _ السورية) ينظر:موقع دروب دمشق newspape.annhar.com/ .

(5) trome ,Rocher pp. Freedric Pichon , Syrie pourquol l'occident s'est.

(٦) نجاة عبد المنعم، فرنسا تجدد موقفها الرافض لإفلات الاسد من العقاب، صحيفة الاهرام اليومي، اغسطس، ٢٠١٢.

(٧) المصدر السابق، ص٢.

(٨) احمد دياب، ابعاد التصعيد الفرنسي تجاه سوريا، صحيفة الشرق الاوسط العدد١٢٧٣٨ في ١٣ ت٢ ٢٠١٢ ص٢.

(٩) المصدر السابق،ص٣.

(١٠) وكالة الانباء الكويتيه كونا ،ساركوزي يصل إلى دمشق في زيارة هي الاولى لرئيس فرنسي منذ عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٨/٩/٣

http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1935508&language=ar .

(١١) France 24، السفير الفرنسي يقلل من شأن الاحتجاجات في سوريه، ٢٠١١/٥/١١، http://observers.france24.com/ar/ .

(١٢) صحيفة الحياة، (جوبيه : النظام السوري فقد شرعيته و السؤال الان عن الطرف الذي يمكن الاعتماد عليه) ،٢/٩/ ٢٠١١.
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2011/9/2/.

(١٣) موقع جريدة البيان ، سوريا : (الثوره في مرحلة الحسم)،
http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1565.

(١٤) ساركوزي : فرنسا لن تتدخل بسوريا بدون قرار مسبق من مجلس الامن الدولي
http://www.naharnet.com/stories/ar/5794.

(١٥) ينظر: ميشال ابو نجم، نيكولا ساركوزي يؤيد اقصى العقوبات الممكنة ضد سوريا لكي يستبعد التدخل العسكري فيها الشرق الاوسط١١٨٤٦ في ٢٠١١/٥/٥ أيضاً صحيفة الدستور ،فرنسا ترفض التدخل في سوريا بدون تفويض اممي، ٢٠١١/١١/٢٧.
http://www.addustour.com/16102

(١٦) موقع النهرين :ساركوزي : (فرنسا لن تتدخل بسوريا بدون قرار مسبق من مجلس الامن الدولي) http://www.naharnet.com/stories/ar/5794 .

(١٧) ميشال ابو نجم، عقوبات فردية على النظام السوري، جريدة الشرق الاوسط ١١٨٤٤ في ٢٠١١/٥/٣ ينظر ايضا: موقع الاخبار، (العقوبات الاوربية الجديدة على سورية)،
http://www.al-akhbar.com/node/33401.

(١٨) اخبار العالم ،فرنسا تقول إنها لا يمكن التصرف بمفردها بشأن سوريا و إنها تريد تشكيل ائتلاف، ٢٠١٣/٢/٩،
http://akhbaralalam.com/Post/%D9%81%D8%B1%D.

(١٩) صحيفة الرياض ،فرنسا تناقش مع روسيا قرارا لمجلس الامن الدولي لإقامة "ممرات انسانيه " في سوريا ،٢٠١٢/٢/١٦ ، http://www.alriyadh.com/710187.

(٢٠) ، د خطار ابو دياب، (فرنسا امام مخاطر اعادة تركيب سوريا)، يونيو ٢٠١٣. موقع الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

(٢١) Syrian News Station, ميشال اليو ماري الرئيس السوري يحضر لمفاجئة كبيرة الايام القادمة ، ٢٠١٣/٧/١٦ ، .sns.sy/sns/?path=news/read/65223

(٢٢) BBC عربي، فرنسا تعترف بالائتلاف الوطني السوري ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري

www.BBC.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/12113،٢٠١٢/١١/٣

(٢٣) ينظر ميشال نجم، فرنسا لا تستبعد العودة للخيار العسكري إذا رفض الاسد التخلي عن الكيمياوي ،جريدة الشرق الاوسط العدد١٢٧٠٦ في ٢٠١٣/٩/١١.

(٢٤) مركز الشرق العربي ، فرنسا و بريطانيا ستسلحان المعارضه السورية حتى دون موافقة الاتحاد الاوربي، ٢٠١٣/٣/١٥،

http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1366.htm.

(٢٥) صحيفة الرياض ،فرنسا ستقدم ادله تُدين النظام في استخدام الكيمياوي، ٢٠١٤/٩/٢، www.alriyadh.com/864400.

(٢٦) شبكة الرؤية ،هولاند : فرنسا ستبقى مستعدة لمعاقبة (الاسد) على استخدام الكيمياوي ، ٢٠١٣/٩/١١ ، www.roayahnews.com/127183-.

(٢٧) شارل ايوب ،مقابلة الرئيس بشار الاسد مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية، ٢٠١٣/٩/٢٧ http://www.charlesayoub.com/more/58191.

(٢٨) صحيفة الرأي ، هولاند يثق بأردوغان . . ماذا في الافق؟ ،٢٠١٤/١١/٢ ، http://www.alrai.com/article/678274.html .

(٢٩) مركز الشرق العربي ، جدل حول تسليح المعارضة السورية و أولاند يطلب رفع الحظر أكد أنه لا يمكن ترك شعب يقتل بيد نظام لا يريد حالياً عملية انتقالية سياسية، ٢٠١٣/٣/١٤

http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1366.htm

(٣٠) براء ميكائيل، مركز الجزيرة للدراسات، موقف اوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير، ٥ نيسان،٢٠١٢.

(٣١)صحيفة برناما العربية ،سورية و فرنسا ٠٠٠نحو مرحلة جديدة في علاقات قائمه على الثقة و المصداقية ،٢٠٠٩/١١/١٢

http://www.bernama.com/arabic/v2/newsxch_list_details.php?id=23857.

(٣٢) ابراهيم درويش ، الرئيس الفرنسي :على واشنطن التفكير في التدخل العسكري المحدود ومنع انتصار الاسد، القدس العربي ،٦/شباط/٢٠١٤

French Policy toward the Syrian Crisis and its Reflections upon France Interests in the Middle East

Assistant Professor. Amer Kamel Ahmed
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

Since the beginning of the protests in Syria, French government criticizes bitterly the policy of president Bashar al-Assad. Though relation between both countries was very good before the Syrian crisis. As France plays a very important role by encouraging the government to establish the Syrian Opposition National Council led by Borhan Galeon and it is the first western country to acknowledge it as a representative for the Syrian opposition.

In the midst of the criticisms from the French government to the Syrian government, the French minister of foreign affairs, Alain Juppe, announced after two months of the beginning of the protests that the Syrian government lost its legitimacy. However, French government was disappointed by the opposition split as it could not unify its courses in spite of the conferences held.

In spite of all fiery statements of French officials against the Syrian government, these statements were backed off with the oncoming of presidential elections on May of 2012. Fearing of being immersed in the crisis which may affect negatively the popularity of Sarkozy.

When François Hollande became the president of France , France kept on supporting Syrian opposition. But, French attitude became more severe against Syrian government by accusing it using chemical weapon in Ghota region on 21/august/ 2013. Hollande called for the necessity of using the military forces to topple the Regime. France will be one of the participant countries. Still, there was a retreating attitude for France due to the America-Russian agreement on destroying the chemical weapons.

The future of the French interests whether in Syria or in the Middle East will be at risk if the violence continues, especially in Lebanon and Syria as they are France gate into the region .